﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ٦٠﴾ [آل عمران: 60]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الْخِطَابُ لِلنَّبِيِّ محمَّد ﷺ، والمراد أمَّته:

في الآية تثبيتٌ للنَّبيِّ ﷺ في أَمْرِ المَسيح عليه السلام، وفي حقيقته؛ إذ لا التفات إلى أيَّة مَقُولة أُخرى تُقال فيه، بعد القَوْلِ الحقِّ الَّذي قاله الله تعالى[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلۡحَقُّ﴾: نقيضُ الباطِل، وحقَّ الشَّيْء يَحِقُّ حَقًّا، بمعنى: ثَبَتَ ووَجَبَ[2]، والحقُّ هو الثَّابت اليقينيُّ الذي لَا مجال للشَّك فيه[3]، لأنه مُحْكَمٌ صَحِيحٌ مُتَمَكِّنٌ[4]، و﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ أي: مَا قَصَصْنا عليك في شَأن عيسى وأُمِّه مريم هو الخَبر الحقّ، والقَولُ الصّدق، والأمرُ الثَّابت الَّذي لا شكَّ فيه[5].

والامتراء: افْتِعَالٌ من المرية، وهي الشَّك. امترى في الشَّيء: شَكَّ فيه، ومنه المِراء. ماريته، أي: جادلته وشاككته فيما يدّعيه[6].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

الحق من الله لا شكّ فيه، والامتراء لا طائل منه

والغرض من الآية وصفُ أهل الكتاب بأنَّهم قومٌ عادتهم المغالاة في الجَدَل، دون أن يكون غرضهم الحقّ، وقد أَمَرَ اللهُ الرَّسولَ الأكرمَ بمجانبتهم ومجانفتهم، وألَّا يجاريهم في مجادلاتهم العقيمة، وقال

(1) الخطيب، التَّفسير القرآني للقرآن: 2/482.
(2) الخليل، العين: (حق).
(3) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 3/1251.
(4) مقاييس اللغة، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ: (حق).
(5) الهرريُّ، حدائق الرَّوح والرَّيحان: 4/336.
(6) أبو حيَّان، البحر المحيط: 2/7، الأنباريُّ، الزَّاهر: 1/351.

له: "هذا الّذي أخبرناك عنه يا محمّد من شأن عيسى ومن شأن غيره، هو الحقّ الثّابت اليقينيّ الّذي لا مجال للشّكّ فيه، ومادام الأمر كذلك، فاثبت على ما أنت عليه من حقّ، ولا تكوننّ من الشّاكين في أيّ شيء ممّا أخبرناك به"[1]، واترك هؤلاء القوم، فلا فائدة تُرجى ممَّن عَمِيَتْ قُلُوبُهم، وانطمست بصائرهم.

وربّما كان الخطاب فيه لِكُلِّ مُكلَّفٍ؛ لأنَّ النَّبيّ ﷺ لا يُتصوَّر منه الشَّكّ ولا يليق به، وذلك لتحريك أريحيّته، فيزداد في الثّبات على اليقين، أو أنّ السّامع يتنبّه بهذا الخطاب على أنّه ﷺ مع جلالته الّتي لا تصل إليها الأماني، قد خوطب بمثله - أي الخِطاب - فما يظنّ بغيره؟! ففي ذلك ثبات له ﷺ ولطفٌ بغيره[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

تعدّد صور تأكيد ﴿ٱلۡحَقُّ﴾ في الآية:

بيانُ الحقّ الذي لا مجال للرّيب فيه يستوجبُ التوكيد

لقد أكَّد سبحانه وتعالى كونه الحقّ الَّذي لَا مجالَ للرَّيب فيه بثلاثة مؤكِّدات:

أوَّلُها: بتعريف كلمة الحقِّ بأل، فإنَّ مُؤدَّى ذلك أنّ خَلْقَ اللّهِ بإرادته المختارة على النَّحو الَّذي بيَّنه هو الحقّ وحده، ولا حقَّ سِواه. وأتى بوصف الرُّبوبيَّة وأضافه إلى الرَّسول ﷺ لتشريفه[3].

ثانيها: أنَّه بَيَّن أَن إثبات ذلك الحقّ هو مِن ربِّك الَّذي ذرأك وحفظك، وفي ذلك ما يدُلُّ على صِدق الإثبات صدقًا لَا ريبَ فيه.

ثالثها: أنَّه نهى عن الامتراء والشَّك في ذلك الحقّ، فقال سبحانه: ﴿فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ أي: أنَّه لَا مجال فيه للشَّك، أو للجدال والمراء المُثير للشَّك[4].

(1) طنطاويّ، الوسيط: 2/127.
(2) طنطاويّ، الوسيط: 2/128.
(3) الزُّحيليُّ، التَّفسير المنير: 3/264.
(4) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 3/1251.

ونهيه عن الامتراء - وجلَّ رسولُ اللَّه ﷺ أن يكون مُمتريًا - من باب التَّهييج لزيادة الثَّبات والطُّمأنينة، وأن يكون لطفًا لغيره[1].

دلالةُ الخِطاب في الآية:

الغرض من توجيه النَّهي إلى من لا يقع منه التَّنديد بمَن وقعَ من غيره

الْخِطَابُ في الآية الكريمة موجَّه لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَالْمَقْصُودُ التَّعْرِيضُ بِغَيْرِهِ، وَالْمُعَرَّضُ بِهِمْ هُنَا هُمُ النَّصَارَى الْمُمْتَرُونَ الَّذِينَ امتروا في الإلهية بِسَبَبِ أَنْ لَا أَب لعيسى[2]. ولو قيل: فلا تكن مُمتريًا لكانت هذه الدَّلالة أقلّ، ولو قيل: فلا تمترِ لكانت أقلّ، أو نهيُ النَّبي ﷺ عن الامتراء مع بُعدِه عنه على جهة الثَّبات والدَّوام على حاله[3].

الفائدتان: زيادة الثبات على اليقين، والانزجار عمَّا يورث الامتراء

وفي هذا الأسلوب فائدتان، إحداهما: أنَّه ﷺ إذا سمع مثل هذا الخطاب تحرّك منه الأريحية فيزيد في الثَّبات على اليقين. وثانيهما: أنَّ السَّامع يتنبَّه بهذا الخطاب الفَظيع على أمرٍ عظيم فينزجر عمَّا يورث الامتراء؛ لأنَّه ﷺ بجلالته إذا خُوطب بمثله فما يُظَنُّ بغيره؟[4].

سرُّ التعبير بلفظ الرّبوبيّة، وإضافته:

في إيثار لفظ الربوبيّة، وإضافته زيادةٌ في تشريفه، ورفع منزلته

التّعرّض لعنوان الربوبيّة في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾، مع إضافته إلى الرسول ﷺ زيادةٌ في تشريفه، ورفع مكانته، وإحاطته بعالي المنزلة، ورفيع المقام.

توجيهُ المتشابِه اللَّفظيّ:

بيانُ التَّشابه تناسبُ المطالع ايجابًا للتوكيد من عدمه

جاء في قوله تعالى هنا بالفعل: ﴿فَلَا تَكُن﴾، بلا نون التَّوكيد، وَجاء بنون توكيد في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾ [البقرة: 147]؛ لِأَنّ مَا فِي سورة آل عمران جَاءَ على الأَصْل، وَلم يكن فِيهَا

(1) الزَّمخشريُّ، الكشَّاف: 1/368.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 3/267.
(3) الرَّاغبُ، تفسير الرَّاغب: 2/603، ابن عطيَّة، المُحرَّر الوجيز: 1/447.
(4) الطِّيبي، فتوح الغيب: 4/128.

مَا أوجب إِدْخَالَ نون التَّوكيد في الْكَلِمَة، بِخِلَاف سُورَة الْبَقَرَة، فَإِنَّ فِيهَا في أَوَّل الْقِصَّة ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ [البقرة: 144] بنُون التَّوكيد، فَأوجب الازدواج إِدْخَال النُّون في الْكَلِمَة، فَيصير التَّقْدِير: فلنولينَّك قبْلَةً ترضاها فَلَا تكونَنَّ من الممترين، وَالْخِطابُ فِي الْآيَتَيْنِ للنَّبِي ﷺ؛ وَالْمرَادُ بِهِ غَيره[1].

❁ الفُرُوقُ المُعْجَمِيَّةُ:

المرية والشَّكّ، والامتراء والرّيب:

المِرْيَة: التَّردُّد في الأمر، وهي أَخَصُّ من الشَّك، والرّيب: شكّ فيه تهمة واضطراب، فهو أخصّ من الشّكّ أيضًا، والامتراء والمماراة المُحاجَّةُ فيما فيه مِرْية، وأصلُه من مَرَيْتُ النَّاقة إذا مَسَحْتُ ضَرْعَها للحَلْب[2]، وقد قال القائل:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ *** إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

فَفَرَّقَ بَيْنَ المِرْيةِ والشَّكِّ، وهذا كما تقدَّم له، الفرقُ بين الرَّيْبَ والشّكّ[3].

---

(1) الكرمانيُّ، البرهان في توجيه متشابه القرآن، ص: 91 - 92.

(2) العسكريّ، الفروق اللُّغويَّة، ص: 99، ابن عادل، اللُّباب: 3/54.

(3) وفي قول الرّاغب: أنّ المِرْيَة أخصُّ من الشّك، وتفريق بينهما، وأنشدَ الطّبريّ مستشهدًا على أنّ المترينَ الشاكُّون قولَ الأعشى:

تَذُرُّ عَلَى أَسْؤُقِ الْمُمَّرِدِ *** نَ، رَكْضاً إِذَا مَا السَّرَابُ ارْجَحَنْ

قال: "وَهِمَ في ذلك لأنّ أبا عبيدةَ وغيرَه، قالوا: المترون في البيت هم الّذين يَمْرُون الخيلَ بأرجلِهم همزاً، لتجريَ كأنّهم يَتَحَلَّبون الجَرْيَ منها". ينظر: السّمين، الدّرّ المصون: 2/171.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس، سورة آل عمران من الآية 39 إلى الآية 140
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة آل عمران من الآية 39 إلى الآية 140 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 5 ، 800 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-57-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 5 : سورة آل عمران من الآية 39 إلى الآية 140.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-57-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1170694 بتاريخ 2023/03/14م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»